

الشيعة ونشأة الدولة العراقية الحديثة والبديل المطلوب

● عدنان عليان

ظل الحديث عن الشيعة ومظلوميتهم، منذ نشأة الدولة العراقية الحديثة، وعبر مسارها ولحد قريبين، فيه حساسية للكثيرين، ومنهم شيعة معتنقي الأفكار الوضعية، ومن أجل فهم واقعي، وروى جديدة لهذه الظاهرة، لا بد من نظرة نقدية وموضوعية، من خلال تناول المحاور الثلاث التالية:

المحور الأول: نشأة التشيع وجذوره وتطوره عبر التاريخ:

إن التشيع بدأ بمفهومه اللغوي - الأشيع أو الأنباع - في عهد النبوة، وعاش الأشيع في محيط الرسول (ص)، وكافحوا ونافحوا عنه وعن رسالته، ولما تم امر الامامة لعلي (ع)، تحول اشيع الرسول بعد وفاته إلى علي، وظل المفهوم اللغوي الغالب، حتى امامة جعفر الصادق (ع)، صاحب المذهب الجعفري، عندها تحول المفهوم اللغوي إلى المفهوم الاصطلاحي، حين اصبحت مدرسة الصادق تمثل فكر أهل بيت النبوة، التي حوت شتى علوم القرآن والسنة والفقه والمعرفة.

تمركز التشيع بدأ في الحجاز ونجد واليمن ومن ثم العراق، وانتقل إلى إيران بجهود الأسر العربية العلمانية، التي هاجرت إلى إيران جراء الجورين، الأموي والعباسي، واخذ التشيع يتصاعد في الانتشار، في اصقاع المعمورة، حتى اصبح الشيعة اليوم يشكلون ربع نسبة مسلمي العالم، بعد ان كانوا انفراداً في عهد الرسول.

هذه نظرة تاريخية مختصرة وسريعة، عن نشوء وتطور الشيعة، وهي تؤكد بما لا يقبل الشك، ان منبت التشيع هو عربي الأصل، وهو ما يؤكد ان شيعة الحجاز ونجد واليمن والعراق هم: احساب وأنساب عربية معروفة، منذ صدر الاسلام الأول، وليومنا هذا.

المحور الثاني: مواقف الشيعة ومسيرة بناء الدولة العراقية: ويشمل المواقف التالية:

الموقف الأول: الشيعة ومقارعة الانكليز، واللعبة السياسية:

بادر الشيعة في مقارعة الانكليز ورفض الاحتلال، بعد محاولاتهم السلبية مع الانكليز بالحوار والتفاهم، الذي لم يجدي نفعاً، فاندفع الشيعة بقياداتهم العلمانية والمدنية بالمواجهة المسلحة، التي توجت بثورة العشرين المعروفة، ورغم فشل الثورة عسكرياً، ألا انها نجحت سياسياً، حين اقنعت الانكليز استحالة حكم العراق مباشرة من قبلهم.

ان ثورة العشرين المجيدة قد اوجعت المحتلين الانكليز، واعطتهم دروساً قاسية لن ينسوها عن الشيعة، لذا تعاملوا معهم على انهم فئة مناوئة عدوة، فاعتمد الانكليز بعدها على النخبة من الطائفة الثانية، المستعدة للتعاون، فأصبحت قاعدتهم التي يستندون عليها عقود طويلة، فمرروا مصالحهم السياسية والاقتصادية، من خلالهم.

كان الموقف المبدئي للنخبة الشيعية، واصرارهم على رفض اللعبة السياسية بالتعاون مع

الانكليز، عاملاً مهماً مكن لنخبة الفئة الثانية التي اجادت اللعبة السياسية، بمعزل عن الموقف المبدئي، وبمساعدة الانكليز، من ارساء الدولة العراقية على مرتكزات تخدم مصالحهم الفئوية والطائفية، مرحلياً ومستقبلياً، وهو ما أدى بالمحصلة إلى الامعان في ظلم الشيعة ولحد الآن.

الموقف الثاني: الشيعة وبناء الدولة العراقية، والفهم العربي الطائفي:

قام بناء الدولة العراقية، على اساس الفهم العربي، ألا ان الانكليز كما رأينا عمقوه على الاساس الطائفي السني، رغم اقليتهم، فجاء على حساب الطائفة الشيعية المناهضة للانكليز رغم اكثريتهم، مما نتج عنه آثار خطيرة على مسيرة العمل السياسي والاداري والهيكلية، في مؤسسات واجهزة الدولة المختلفة، التي بنيت على اساس هذا الفهم المتلازم، وخاصة الجيش والامن والخارجة.

ورغم كل ذلك ظل الشيعة لكثرتهم، هم عماد الدولة وورافدها البشري، اما قيادتها فظلت بيد الطائفة الثانية، وكمثال صارخ على ذلك نلاحظ انه في العهد الملكي، الذي كرس فيه بناء الدولة على ذلك الفهم المتلازم، كانت هناك ثمانية وخمسون وزارة، لم يترأس منها الشيعة غير ثمانية وزارات، لذر الرماد في العيون، وهناك حقائق لا حصر لها لا يسمح المقام لاستعراضها.

أما العهد الجمهوري بحقبه الثلاث، فتحول فيه الحكم، إلى حكم فردي تسلطي دكتاتوري تحمل فيه الشيعة مظلومية مركبة، وبالخصوص في الحقبة الثالثة، لأن النخبة من الطائفة الشيعية، ظلت على مدى الحكمين الملكي والجمهوري، متصدية للحكام الجورة وحتى يومنا هذا.

الموقف الثالث: الشيعة والقيادات المرجعية، وتعاضل المسؤوليات:

المعلوم ان المراجع يمثلون القيادات الدينية، ولهم تأثير كبير على مقلديهم من الناس، فهم يجمعون السلطات الفقهية والشرعية والحقوقية، واضطلع البعض منهم بمسؤوليات اجتماعية واقتصادية وسياسية، عبر مسار الأحداث، وحسب متطلبات الظروف والامكانيات. ولو امعنا النظر في سعة هذه المسؤوليات، لوجدناها تتطلب مؤسسات دولة- لذا بقت مسؤولية بعض المراجع الكبار، في زحمة هذه المسؤوليات، غير متكافئة مع عظمها وتوسعها، وان كفت جانباً اصاب الآخر التقصير.

تواجهت الحساسيات عبر المواقف والمناسبات بين المراجع، وكانت كثيراً ما تعيق تقدم الطائفة وتطور أوضاعها، ولعل من أهم اسباب ذلك: تقاطع المواقف واختلافها من الأحداث السياسية، لعدم توحدها، وتمركز الاموال الحقوقية عند هذا المرجع، وقلتها عند الآخر، وانعدامها لدى الآخرين، زائداً انقطاع التواصل بين المراجع سيما في الأمور المالية، ناهيك عن حقوقية التصرف بمخلفات المراجع، من أموال الحقوق، بعد وفاتهم.

كل هذه الأمور وغيرها خلقت اجواء في شارع الطائفة، فراح البعض يتفنن في توجيه التهم، بالحق وبالباطل، لهذا المرجع أو ذاك، ولهذه المؤسسة او تلك، فأصبح هذا الأمر ظاهرة خطيرة، ساهمت في تأخر الطائفة وتراجعها، لما للمراجع ومؤسساتهم من حرمة متميزة، وموقع مؤثر، في نفوس الطائفة الشيعية.

فإذا كان جزء من هذا التقصير، يتحمله المراجع ومؤسساتهم، فإن الكثير من شرائح

الطائفة - كلا من موقعه - يتحملون الجزء المتمم لهذا التقصير، وهنا يحق لنا أن نستشهد بمقولة: الامام المبين علي بن ابي طالب (ع) حيث يقول: «انما هي من فساد الخاصة، وانما الخاصة ليقسمون إلى خمس: العلماء وهم الأدلاء على الله، والزهاد وهم الطريق إلى الله، والتجار وهم امناء الله، والغزاة وهم انصار دين الله، والحكام وهم رعاة حق الله، فإذا كان العالم طماعاً وللمال جماعاً فبمن يستدل؟ وإذا كان الزاهد راغباً ولما في أيدي الناس طالباً فبمن يقتدى؟ وإذا كان التاجر خائناً وللزكاة مانعاً فبمن يستوثق؟ وإذا كان الغازي مرئياً وللكسب ناظراً فبمن يذب عن المسلمين؟ وإذا كان الحاكم ظالماً وفي الأحكام جائراً فبمن ينصر المظلوم على الظالم؟ فوالله ما أتلّف الناس، إلا العلماء الطماعون، والزهاد الراغبون، والتجار الخائنون، والغزاة المراؤون والحكام الجائزون، «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» صدق الله وصدق وليه الامام المبين.

الموقف الرابع: الشيعة والعمل السياسي المنظم، والشعارات المرفوضة:

رغم تعدد التيارات السياسية والفكرية عند الشيعة، والتي تجب مراعاتها - سيما تلك التي تنطلق من صميم الشعب وتنبع من ترابه الوطني - يجب ان نكون منصفين في اقرار ان التيار الاسلامي الشيعي، هو التيار المتصدي الفاعل في هذه الحقبة من الزمن، لذا فهو الثقل المركزي الأول، على مستوى الطائفة، ومستوى المعادلة العراقية، وللتركز عليه أهمية كبرى، في قضية الشيعة ومظلوميتهم.

تطور عمل هذا التيار خلال العقدين الأخيرين، بقيام تنظيمات وأحزاب، إلا أنها بقيت بعيدة عن توحيد الخطاب السياسي، وتنظيم آلية عمل موحدة، وترئيس قيادة فردية كانت أو جماعية، للنهوض بالعمل الموحد، ليكون مؤثراً ونافعاً على كل الأصعدة: المحلية والإقليمية، والدولية، إلا أن كل جناح من اجنحة هذا التيار للاسف الشديد، ظل يتصور حاله انه هو المنقذ الأوحّد، ولا بد ان يكون هو الجناح الذي سيتقلد الحكم لوحده، وهو ما يعكس لنا تأثيره بصورة واخرى، بتوجهات واخلاقيات الاحزاب الدكتاتورية، كالحزب الشيوعي وحزب البعث، مما أوجد ذلك حالة من التذمر والتناحر المستمرين، كأفراز طبيعي لهذا التعصب الأعمى ناهيك عن الانقسامات الخطيرة، كنتيجة طبيعية لذلك، فأصبح هذا الوضع حالة مرضية مستشرية والعياذ بالله.

عدا ذلك عزوف هذا التيار وتردده في قبول بعض الشعارات الحضارية: كالديمقراطية والفدرالية، ففي الوقت الذي يتنادى الإسلاميون الشيعة في ادبياتهم، عن ان الشعب هو مصدر السلطات، وهو الذي يقرر المسار السياسي، وحق تقرير المصير بنفسهم ويؤكد حقوق الانسان، فالوقت الذي ينكر فيه الإسلاميون قبولهم - بالديمقراطية والفدرالية - في حين ان هذه الشعارات هي من صلب الديمقراطية وتوجهاتها، وإذا لم تكن من صلبها فماذا يسميها الإسلاميون؟ ان مثل هذا التداخل في فهم هذه الشعارات، بمعزل عن الديمقراطية جعل الآخرين يظنون الظنون في ايمان الشيعة الإسلاميين بهذه الشعارات، وتطبيقاتها لاحقاً.

المحور الثالث: قناطر الخلاص والمعادلة المطلوبة: ويشمل المنافذ التالية:

المنفذ الأول: القيادة المؤسسية، ووحدة العمل الشيعي:

ظل هذا الموضوع من الأمور بالغة الأهمية في حياة الطائفة، وهو ما يستدعي النظر إليه

اليوم، بجدية وحرص شديدين، فإن إقامة قيادة مؤسساتية موحدة لهذه الطائفة، يعتبر من الأمور المستعجلة، في هذه الظروف الخطيرة التي تكتنف العمل السياسي العراقي، وهو ما يستدعي عملية اقدام حقيقية مسؤولة، ومبادرة متجردة من انانية البشر، لإخراج هذه القيادة لتضطلع بمسؤولياتها المتكاملة.

وانسجاماً مع التطورات الإنسانية الحديثة، والأجتهاد المتفتح على الاوضاع الحضارية الجديدة، ومتطلبات تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لطائفة الشيعة، ومن أجل إزالة مظلوميته، اصبح من الضروري قيام قيادة مؤسساتية، استناد لقاعدة: (كلكم راع وكلكم مسؤول)، تشارك فيها قيادات اجتهادية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وأعلامية، وميدانية، ومالية، تضطلع كل منها بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها، ويبقى المجتهد الأكبر هو الرمز لهذه القيادة المؤسساتية، والمرجع للقضايا الكبرى.

اما انماط ومواصفات من تضمهم هذه القيادة، فيجب أن يكونوا نخبة ممن عرفوا بالصلاح والتقوى والاستقامة، والعلم والمعرفة والكفاءة، والتجرد لخدمة الطائفة، وخدمة القضية العراقية، بصورة متوازنة، ومن مختلف التيارات السياسية والفكرية، التي ترتبط بتراب الوطن وسيادته.

المنفذ الثاني: الهوية العربية، والحقيقة المطلوبة:

أصبح التأكيد على الهوية العربية لشيعة العراق، دون المساس بالأقليات الشيعية الأخرى، من المتطلبات المهمة، لأخراج هذه الطائفة من دائرة الاتهامات المعروفة، وكما هو ثابت من ان عملية التصدي والمواجهة الاسلامية ضد النظام الصدامي، اختصر غالباً على الطائفة الشيعية، إلا ان اعدائها التقليديين، نعتوها ظملاً بشتى النعوت، لتشويه مسيرتها العراقية الوطنية، وقد حاول النظام الصدامي بكل اجهزته، ومن خلال تلك النعوت الظالمة، استعلاء المؤسسة الدينية السنية واتباعها، ضد هذه الطائفة، وقد تأثر ذوا النفوس المريضة بتلك المقولات المتجنية على الحقيقة والواقع.

لذا اصبح على الطائفة الشيعية التصدي بحزم وقوة لرفع هذه الاتهامات، بتأكيد الانتماء العربي، والتمسك بالهوية العربية، فالإسلام كما هو معروف لا يتعارض مطلقاً مع الهوية العربية دون الايدولوجية، وهذا نبي الرحمة محمد«ص» يقول: «إذا ذل العرب ذل الإسلام».

فالعرب هم مادة الإسلام ودعاماته، لغة وبيئة واصولاً، لذا اصبحت العربية هي الجامع الأكبر للمسلمين، لأنها كانت وما زالت وستبقى أوعية للثقافة والفكر الإسلامي، وان التمسك بالهوية العربية، يجب ان لا يخرج عن القاعدة الألهية الأمامية، لقوله عز من قائل: «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم» وهنا تصبح درجة التقوى هي معيار المفاضلة بين المسلمين، على اختلاف نحلهم وملهم، وهنا تكمن روعة الإسلام.

وحسناً عمد التيار الإسلامي الشيعي، في افتتاحه علي فصائل المعارضة العراقية، بكل تياراتها السياسية والفكرية، وكان موفقاً أكثر حين عقد حواراً مع التيار العربي في دمشق، في الآونة الأخيرة، وهو الحوار المطلوب استمراره، وشموله مختلف ساحات المعارضة العراقية، لأن التيار العربي عرف سياسياً التصاقه بالطائفة السنية، وان تحالفهما سيساعد على بناء فهم جديد عن عروبة الطائفة الشيعية، ليسهما معاً في التصدي للاتهامات الظالمة التي الصقت

بالطائفة الشيعية.

ظل أكثرية المنتمين لتيارات السياسية الوضعية، ينظرون للإسلاميين الشيعة، على أنهم القدوة والنخبة، التي يجب أن تكون في منأى، عن امراض الحزبية والتحزب، عدا اعتقادهم بأهمية هذا التيار وحيويته، في هذه الحقبة من الزمن، وضرورة توحده. اما البعض الآخر فقد استراحوا لهذا الحال الذي عليه الإسلاميين من التفكك حتى لا يصبحوا القوة الضاربة في العمل السياسي العراقي، مما قد يعكس عليهم آثاراً سلبية، كما يظنون، وساء ما يظنون.

ان تجمع الإسلاميين الشيعة، في كيان سياسي موحد، سيؤدي إلى تحقيق مكسبين كبيرين، الواحد منهما يكمل الآخر:

المكسب الأول: سيكون التوحيد خطوة على طريق، تجميع الطائفة، بكل اتجاهاتها السياسية.

المكسب الثاني: سيؤدي التوحيد بالمحصلة، لدعم القضية العراقية الأكبر.

وعلى ضوء ذلك، يجب أن يعلم القاصي والدان، ان الشيعة في العراق حينما يتوحدون، وهم الأكثرية، فهذا لا يعني مطلقاً، ان يكونوا الحالة الوحيدة في كيان البديل المطلوب، انما سيكونون الحالة الجامعة للشعب العراقي، بكافة فئاته وطوائفه، وليس بمعزل عنهم، - لأسقاط الحجة بيد الأعداء.

وبهذه التوجهات لا غيرها، سيحقق الشيعة - تغيير المعادلة - التي انشأت عليها الدولة العراقية الحديثة، من خلال صياغة البديل المطلوب على اسس العدالة والمساواة والديمقراطية، وبمشاركة الجميع.

المنفذ الثالث: التعامل مع الموقفين الإقليميين والدوليين، والفهم الجديد:

ان الفهم الجديد في المعادلة المطلوبة، يجب أن يقوم على مبادرة شيعية، واستجابة اقليمية ودولية فالشيعة العراقيون مدعوون اليوم، إلى التعامل مع قضيتهم العادلة من خلال كسر العزلة التي فرضت عليهم في الحقب السابقة، عن طريق إلغاء الفيتو الذي فرض عليهم عبر التاريخ، نتيجة مواقفهم المبدئية، من أجل الكرامة، والعقيدة، والتحرر، والاستقلال، خلال مسار الدولة العراقية الحديثة، وقبله الاحتلال الانكليزي.

إن الموقف الدولي الغربي، ساهم مساهمة مباشرة في مظلومية الشيعة، حين نعتهم بالأرهاب، بسبب مبدئيتهم هذه، والذي جاء نتيجة توافق مصالح دوله في المنطقة، وتناغم هذا الموقف مع مواقف بعض دول المنطقة، التي تتقاطع بصورة حادة طائفياً مع الشيعة.

إن الانفتاح على هذه الدول، يستدعي من الشيعة العراقيين، خلق حالة من الأطمئنان لدى الآخرين، لإزالة ماعلق في اذهانهم من أمور لامت لشيعة العراق بصلة مطلقاً، ان عملية التنسيق والتفاهم المقصودة، يجب ان لا تؤدي بأي حال من الأحوال، إلى أي شكل من أشكال التبعية والهيمنة، بل الاصرار على الكرامة العراقية، والسيادة الوطنية، والارادة الحرة المستقلة، ووحدة التراب العراقي، لأنها من القضايا الكبرى التي لا يمكن التفريط بها مطلقاً.

المنفذ الرابع: إقامة مركز للمعلومات وآخر للعمليات، ضرورات استراتيجية:

إن مساحة المفكرين والعلماء والمثقفين، لدى الطائفة الشيعية في خارج الوطن، اصبحت مضطردة، وحيث وجود مختلف الاختصاصات، التي يمكن ان تغذي مختلف

الدراسات النظرية، والتطبيقية، والميدانية، بوضع الحلول الناجعة، والمعالجات الهادفة، لكل ما يخص قضية شعبنا المظلوم، كان السبيل إلى إقامة مركز للمعلومات وآخر للعمليات، امراً مطلوباً البت فيه فوراً، لضرورات استراتيجية، تقتضيها ظروف العمل، على كل الأصعدة، لخدمة الطائفة الشيعية، والقضية العراقية على السواء.

إن ماتم عرضه واستعراضه، من مواقف ومنافذ، اسباب ومسببات ومعالجات، عبر المحاور الثلاث، يستدعي من الطائفة الشيعية، وقفة تأمل وتمعن، لاستنهاض الهمم، من أجل الاستفادة ولو من بعض هذه الحلقات.

وحتى يبقى التواصل والتفاعل بيننا، استميحكم عذراً بتوجيه بعض الأسئلة للقائمين على هذه الندوات^(١)، للوقوف على محصلة هذه الندوات واهدافها الحقيقية:

١ - هل الندوات هذه، للاستهلاك على مستوى ملء النشاطات في هذه المؤسسة؟

٢ - ام هي للتوضيب لأمر سياسي غير معلن؟

٣ - ام هي فعلاً لخدمة الطائفة الشيعية، التي تصب لاحقاً في خدمة قضية الشعب الأكبر؟
فإذا كانت الاجابات لصالح أحد السؤالين الأولين، فلکم شأنکم ولي شأن، إما إذا كانت الاجابة، لصالح السؤال الثالث، فلتتفرغ لهذا الأمر الحيوي، نخبة من أولي الشأن تتولى هذه المهمة، مع ملاحظة ضرورة تهيئة مناخ واجواء (نفسية ومادية) بمستوى لائق عندها تكون مؤسستكم الموقرة، قد خطت خطوة على الطريق العملي، لخدمة الطائفة الشيعية، والقضية العراقية على السواء، أما العكس فيبقى هذا الموضوع وغيره، كلاماً في كلام، «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

لندن في ١٧ تموز ١٩٩٣

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



(١) يقصد بذلك مؤسسة الامام الخوئي في لندن - حيث تلا الكاتب مقالته - في الندوة التي أقامتها لجنة العلاقات العامة التابعة للمؤسسة المذكورة - الندوة الثالثة عام ١٩٩٣.